



بيان لجنة السياسة النقدية

٢٥ يونيو ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٥ يونيو ٢٠٢٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪.

انخفض المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى ٤,٧٪ في مايو ٢٠٢٠ من ٥,٩٪ في أبريل ٢٠٢٠، مدعوماً باحتواء الضغوط التضخمية والتأثير الإيجابي لفترة الأساس. حيث سجل التضخم العام معدلاً شهرياً بلغ صفر في مايو ٢٠٢٠ مقابل معدلاً بلغ ١,١٪ في مايو ٢٠١٩. وقد جاء انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام مدفوعاً بصفة أساسية بالتأثير الإيجابي لفترة الأساس نتيجة انخفاض مساهمة أسعار السلع الغذائية بسبب وقوع معظم شهر رمضان وعيد الفطر في مايو لعام ٢٠١٩ مقابل وقوعهما في أبريل ومايو لعام ٢٠٢٠، وكذلك انخفاض مساهمة أسعار السلع غير الغذائية ولكن بدرجة أقل، حيث جاءت الزيادة في أسعار السلع غير الغذائية أقل من مثيلتها في العام الماضي. وفي ذات الوقت، انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١,٥٪ في مايو ٢٠٢٠ مقابل ٢,٥٪ في أبريل ٢٠٢٠، وهو أدنى معدل مسجل له تاريخياً.

وكما كان متوقعاً، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو بلغ ٥,٠٪ بشكل مبدئي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، مقابل ٥,٦٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩، وذلك نتيجة تأثير النشاط الاقتصادي في شهر مارس بجائحة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة له بشكل جزئي. في حين سجل معدل البطالة ٩,٢٪ خلال شهر أبريل من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٧,٧٪ و ٨,٠٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ والربع الأخير من عام ٢٠١٩، وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي في ضوء الغاء قرار حظر التجوال الجزئي مؤخراً، واستئناف بعض القطاعات الاقتصادية لنشاطها تدريجياً مع الحفاظ على الإجراءات المصاحبة لمواجهة الجائحة.

وعلى الصعيد العالمي، انخفض النشاط الاقتصادي ومستويات التشغيل بشكل كبير، والذي بدوره أثر على افاق نمو النشاط الاقتصادي العالمي. وقد انعكس ذلك في انخفاض أسعار البترول العالمية على الرغم من خفض الانتاج من قبل المنتجين الرئيسيين. وفي ذات الوقت، تحسنت الأوضاع المالية العالمية على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة.

وفي ضوء قيام البنك المركزي المصري باتخاذ العديد من الإجراءات بشكل استباقي، متضمنة حزمة من المبادرات الموجهة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى قيام لجنة السياسة النقدية بخفض أسعار العائد الأساسية بـ ٣٠٠ نقطة أساس في اجتماعها الطارئ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية الحالية لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة في الوقت الحالي وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ ٩٪ ± (٣٪) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg